مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
. المجلد السابع ،العدد الرابع ، ماي 2022 ص - ص:884-898.

الإضراب العام لـ 8 أيام (28 جانفي 1957– 4 فيفري 1957) من خلال تقارير مصلحة الربط للشمال الإفريقي (SLNA) .

The 8-day general strike (January 28, 1957 - February 4, 1957) through the reports of the North African Interconnection Service. (SLNA)

محمد بكار (*)
جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،m.bekkar@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: اليوم /الشهر/السنة **تاريخ القبول**: اليوم /الشهر/السنة **تاريخ النشر**: اليوم /الشهر/السنة

الملخص: نظم الإتحاد العام للعمال الجزائريين إضرابا للعمال الجزائريين، وجندت الإدارة الاستعمارية كل الوسائل لإفشاله. واعترفت التقارير لمصلحة الربط للشمال الإفريقي (*SLNA*) بالتنظيم المحكم، وشمولية الإضراب داخل المدن. وعليه أباحت فرنسا تقتيل ولتعذيب العمال والنقابيين، هذه الانتهاكات كانت محل سخط المنظمات الدولية والنقابات العمالية العالمية مما أفقد الاستعمار صوابه وأصبح استقلال الجزائر وشيكا.

الكلمات الدالة: النقابات؛ العمال؛الإتحاد العام للعمال الجزائريين؛ مصلحة الربط للشمال الإفريقي؛ جبهة التحرير الوطني.

Abstrac: The General Union of Algerian Workers organized a strike of Algerian workers, and the colonial administration enlisted all means to thwart it. The SLNA reports acknowledged tight regulation and the inclusiveness of the urban strike. Therefore, France permitted the killing and torture of workers and trade unionists.

Keywords: SLNA, Algeria, Workers, France, colonialism.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

لقد عرف العمل النقابي في الجزائر عدة تطورات بأبعاد وطنية هذه المرة بعد تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين سنة 1956، فمؤتمر الصومام عزز التنظيمات الشعبية والعمالية بشكل أعاد للثورة روحها. ورغم نشاط النقابيين وتضحيات العمال إلى غاية الاستقلال كان حظ هؤلاء قليل في الكتابة التاريخية في بلادنا لأن الحركة العمالية غير معروفة وبتقريب منهجية البحث للمناضلين ونشاطهم، فإن هذا يستحق تحضيرا علميا جيدا[1] إن المدرسة الجزائرية في الكتابات التاريخية المعاصرة بعد الاستقلال تطورت هي أيضا بفضل تجنب الكتابات الفرنسية المغرضة والمنقولة حسب أهواء الإستراتيجية الاستعمارية، لهذا أصبح يستلزم من الباحثين في كثير من الأحيان الاعتماد على مصادر أخرى مهمة، فبفضل التوثيق الثري لأرشيف ما وراء البحار إيكس-بروفنس والصحافة المهمة بالشرق الجزائري والبحث الميداني تمكنا من إعادة بناء أحداث تاريخية بدقة حول الإضرابات في الشمال الإفريقي[2].

لقد شهدت البلاد أحداثا تاريخية هامة عززت وضع الثورة بعد انطلاقتها عام 1954، حيث تم تنظيم مؤتمر الصومام في يوم 20 أوت 1956، وتأسيس المجلس الوطني للثورة للقضاء على العصب داخل جيش التحرير الوطني، وإعادة تنظيمه من جديد في السنة نفسها، بالإضافة إلى استشهاد قائد الشمال القسنطيني زيغود يوسف يوم 23 سبتمبر 1956، إلى جانب تحرك عدة نقابات منطوية تحت التنظيمات الفرنسية والشيوعيين الجزائريين خاصة عمال السكة الحديدية في إضرابات، كما أن الفترة شهدت انتشار بعض التظاهرات في طولغة ببسكرة، وتنامي حركة دخول السلاح من الشرق الجزائري عبر تونس رغم الحراسة المشددة على الحدود الشرقية من قبل وحدات الجيش الفرنسي. وعلى الصعيد الخارجي شهد العالم أحداث المجر، والعدوان الثلاثي على مصر، وتضامن وسائل الإعلام في الشرق الأوسط مع الثورة الجزائرية وضد تجاوزات المقيم العام لاكوست الذي وصف بالسفاح الفرنسي.

ولعل أهم حدث ميز الثورة الجزائرية في عامها الثاني هو تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين في شهر فبرار 1956، الذي كان وراء تعبئة العمال الجزائريين بهدف تجنيدهم حول ثورتهم، وبالمشاركة في ضرب مصالح الاحتلال الفرنسي، وشل الحركة التجارية والعمومية. والأهم من كل هذا شكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين تهديدا آخر من الناحية السياسية، حيث أصبح ورقة ضاغطة على الإدارة الاستعمارية بمشاركة العمال في إضرابات عارمة أثناء المواعيد السياسية الهامة كما كان الحال في إضراب ثماني أيام 1957، حيث رافق هذا الحدث العظيم جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية. لقد كانت الإدارة الاستعمارية تسعى من أجل القضاء على الاتحاد العام للعمال الجزائريين قبل أن يستفحل ساعده، وتعطيل دوره في هذه المرحلة الحرجة من انطلاقة الثورة وخاصة بعدما تمكن هذا الاتحاد العمالي من الانضمام إلى منظمات عمالية دولية لتمثيل العمال الجزائريين بشكل مباشر خارج البيت الفرنسي: منها الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، وبهذا تكون الثورة قد كسبت منبرا آخر لإيصال صوتها وصوت العمال الجزائريين خارج الجزائر. ومن خلال هذا الموضوع أردنا تسليط الضوء على بعض الجوانب الخفية من هذا الإضراب برؤية مغايرة كان صناعها الاستعمار ومخابراته لنكتشف عن حقائق جديدة. وانطلاقا من هذه القناعة طرحنا الإشكالية التالية: هل حقق الإضراب العام لـ 8 أيام أهدافه حسب ما ورد في التقارير الفرنسية؟

2. قبل الإضراب:

تضمنت تقارير المخابرات الفرنسية (مصلحة الربط للشمال الإفريقي **(SLNA)** لشهر نوفمبر 1956، تقارير مغلوطة لما اعتبرت أن جيش التحرير الوطني حرض الشعب على الإضرابات، وأن القوات الفرنسية ومخابراتها أجهضت العمليات الهجومية التي كان ينوي القيام بها هذا الأخير في شهر أكتوبر من السنة نفسها في عمليات انتقامية ردا على ما اقترفه جيش الاحتلال في شهر أوت[3]. كما أشارت التقارير نفسها إلى الحذر رغم التفاؤل من عدم مباركة الشعب الجزائري ما خلفته هجومات الثوار يوم 20 أوت 1956، وأن العمليات ضد الثوار

كانت دامية في شهر سبتمبر، حيث أسفرت عن مقتل 815 من المجاهدين بينما قتل 1079 في شهر أوت. وكان عدد الجرحى 54، والذين قبض عليهم 127، وحسب المعطيات التي حملها هذا التقرير نكتشف تلك الحصيلة المرتفعة لعدد القتلى من الجزائريين بعد مرور نحو سنتين من عمر ثورة نوفمبر [4].

ولاحظنا أن تقرير مصلحة الربط لشهر ديسمبر قد ركز على منشور جبهة التحرير الوطني الموجه للولاية الثانية بالشمال القسنطيني، وهو المنشور الذي حمل رقم 6 المؤرخ في 23 ديسمبر 1956، وكان تحت عنوان: مشاركة شخصيات مسلمة في المفوضيات الخاصة. وجه هذا المنشور إلى كل المسئولين السياسيين والعسكريين للولاية لتحذيرهم من سياسة الحكومة الفرنسية وسياسة حاكم المستعمرة الجديد للجزائر لاكوست الرامية إلى تنظيم انتخابات بعد حل المجالس النيابية السابقة حتى تظهر فرنسا للعالم وللأمم المتحدة أن كل شيء على ما يرام في الجزائر، وهي مجرد لعبة سياسية لكبح شعبية جبهة التحرير الوطني. لقد أصبح الصراع بين جبهة التحرير الوطني والاستعمار الفرنسي في سنة 1956 سياسيا بالدرجة الأولى، إذ أحست فرنسا أن الأمر أفلت منها لما اكتسبت الثورة مساندة وتأييدا دوليا مع حلول هذه السنة، راحت فرنسا تبحث عن حدث سياسي يعوضها خيبتها، فلم تجد إلا الانتخابات المزورة كعادتها بعد استقالة جل النواب الجزائريين من مختلف المجالس المنتخبة والذين تركوا مقاعدهم شاغرة.

سعت فرنسا من وراء إجراء الانتخابات تحسين صورتها المهلهلة، والدعاية الكاذبة التي تشير أن الجزائر لها من يمثلها بدون الذين حملوا السلاح ضدها، وقصدت بالطبع تعيين موالين لها من الجزائريين في المجالس المنتخبة لضمان بقاء الاستعمار أي بمعنى تعيين قوة ثالثة يعول عليها في الوقت بدل الضائع لإقصاء طبعا جبهة التحرير الوطني المستهدفة من أي تفاوض مستقبلي مع الاستعمار. لكن تحذير جبهة التحرير الوطني جاء واضحا بدعوته جميع المنتخبين الجزائريين إلى الإستقالة من المجالس المنتخبة ومقاطعة الانتخابات لتفويت الفرصة على لاكوست[5] وفرنسا، حتى أن منشور جبهة التحرير الوطني وعد المشاركين بالتصفية الجسدية[6].

كما أننا نشير في هذا السياق أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية أصبحت تائهة في فهم إستراتيجية جبهة التحرير، وعاجزة عن فرض واقع ولو صوري يحفظ سمعة فرنسا داخل المدن الجزائرية، لقد اكتسحت جبهة التحرير الوطني بتنظيمها مختلف المدن الحضرية، وتوغلت داخل أحيائها بفضل التفاف الشعب الجزائري حول ثورته.

3. أثناء وبعد الإضراب:

بشهادة التقارير الفرنسية لم يبق لفرنسا إلا حرب الأرياف باستعمال جميع السبل ظنا أن الوضع داخل المدن متحكم فيه، لكن إضرابات 8 أيام كشفت أن الجبهة باغتت الاستعمار الفرنسي مع نهاية شهر جانفي1957، ولم يعد نشاط جبهة التحرير الوطني يقتصر على الجبهة الداخلية فقط، بل امتد إلى الخارج في عمل متوازي ومتكامل. وفي المجال الإعلامي قامت جبهة التحرير الوطني"...وحرصا منها على وحدة التوجيه قررت توحيد صحافة الثورة عام 1957، فأوقفت صحيفة المقاومة الجزائرية، وجمعت العاملين بها في هيئة تحريرية واحدة في إطار جريدة المجاهد التي أصبحت لسان حال جبهة التحرير الوطني..."[7]. وكتبت مصلحة الربط للشمال الإفريقي في تقرير لها لشهر جانفي 1957 ما نقلته إذاعة دمشق السورية وما أذاعته يوم 9 جانفي عبر الأثير المتعلق بخبر مفاده إعلان جبهة التحرير الوطني إنشاء مركز للهلال الأحمر الجزائري بمدينة طنجة المغربية، تتمثل مهمته في إسعاف الجرحى والمصابين من أفراد جيش التحرير الوطني الذين أصيبوا في العمليات مع الجيش الإمبريالي[8].

ويمكن القول أن شهر ديسمبر 1956 وجانفي 1957 تميزا بطغيان النشاط السياسي وذلك ببرمجة مناقشة القضية الجزائرية على طاولة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وهذا ما استغلته جبهة التحرير الوطني في تنظيم دعاية تحث على تنظيم إضراب عام يشمل جميع القطاعات في شهر جانفي 1957. وتحصلت مصلحة الربط للشمال الإفريقي على معلومات مفادها أن جبهة التحرير الوطني باشرت في جمع بطاقات التعريف للجزائريين لخلط أوراق الاستعمار الفرنسي وإدارته حتى لا يتمكنا من التعرف على المواطنين المسلمين، وعرقلت الانتخابات

المنتظرة، وخلق جو من "الخوف العام" لضمان نجاح الإضراب العام لثمانية أيام، وذلك بتوزيع أوامر صارمة تدعو إلى مشاركة الجميع والمثول لأمر الإضراب الذي تدعو إليه جبهة التحرير الوطني[9].

كشفت التقارير السرية عن نوايا فرنسا تجاه جبهة التحرير الوطني والمضربين المنطوين تحت نقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين، وذكرت في هذا الصدد أن مبادرة جبهة التحرير الوطني في تنظيم إضراب 8 أيام يمكن اعتبارها محاولة فاشلة مسبقا أمام تنامي ضربات الجيش الفرنسي لأفراد جيش التحرير الوطني في الجبال، كما أشارت أن الجزائريين متخوفين من رد فعل قوات حفظ الأمن إن استجابوا للإضراب وأوامر جبهة التحرير الوطني، وأن يكون هناك انعكاسات وخيمة جراء أيام الإضراب على الصعيد البشري بسقوط أرواح[10].

4. تنظيم الإضراب:

في شهر فبراير 1957 نشر تقريرا آخر أعدته مصلحة الربط للشمال الإفريقي معترفا أن أمر الإضراب قد لقي استجابة كبيرة من قبل العمال الجزائريين، ومس تقريبا كل المناطق الحضرية بمختلف المدن الجزائرية، بينما أشارت أن الريف لم يشهد هذه الإضرابات نظرا للمراقبة الأمنية وعدم وصول الأمر إلى هذه المناطق المعزولة والمحاصرة من قبل جيش الاحتلال الفرنسي. وفسرت التقارير أن المناضلين المتعاطفين مع جبهة التحرير الوطني داخل المدن هم كثر ومن جميع الفئات الاجتماعية للشعب الجزائري[11]. هكذا بينت التقارير أن الأرياف الجزائرية تحملت فعلا أعباء الثورة منذ بدايتها بوجود قوات الجيش الفرنسي منتشرة بصفة دائمة فيها للقضاء على الثوار ولردع السكان المونين لأفراد جيش التحرير الوطني. ودائما حسب تقرير مصلحة الربط للشمال الإفريقي للشهر نفسه وحسب ما ورد فيه عند ذكر الوضع في الشرق الجزائري، فقد أشار أن قوات الأمن تمكنت من إيقاف الإضراب في قسنطينة، بينما شهدت مدن أخرى نجاح العملية واستمرارها في كل من مدينة سطيف، برج بوعريريج، عين مليلة، بجاية والمسيلة. ولما دققت في المعلومات التي وصلتها ذكرت أن الإضرابات مست المناطق الحضرية الموجودة

فيها أو التي بقربها معامل المعادن والمحاجر أي أين يشكل السكان معظم عمال هذه المؤسسات[12]. وفي السياق نفسه كتبت التقارير تشير إلى الوضع بعد الإضراب في أواخر أيام شهر فيفري، حيث شهدت تصعيدا للعمليات الفدائية داخل المدن الجزائرية ردا على سياسة القمع التي طالت المشاركين في إضراب 8 أيام ومناضلي النقبات العمالية المنطوين تحت تنظيم "الإتحاد العام للعمال الجزائريين".

لقد اتضح لنا من خلال قراءة وترجمة محتوى تقارير مصلحة الربط للشمال الإفريقي، أنها كانت دائمة في توعد جبهة التحرير الوطني والنقابيين وتنتظر فشل الإضراب من بدايته، لكن مضمون البعض من فقرات التقارير نفسها أقرت بنجاح عملية الإضراب وتنظيمه بعد مرور الوقت. ويبدو عند قراءة هذه التقارير أنها كانت تتحلى بالمصداقية في ما تقدمه من معلومات، لكن الحقيقة هي نجاح إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في الميدان هي التي فرضت عليها أمر الواقع وذلك نتيجة تكتمها وعدم تسريبها المعلومات للعدو، فعنصر المفاجأة كان حاضرا في إضراب 8 أيام، لهذا نجح وأدى إلى ارتباك الاستعمار بعدما لم تتمكن مخابراته الإلمام بحيثيات الإضراب ومنظميه.

5. مصير الإضراب حسب التقارير السرية:

ولمعرفة مصير الإضراب ومدى الاستجابة الجماهيرية له، فإن التقارير السرية المنشورة شهري جانفي–فيفري 1957 ذكرت أن إضراب 8 أيام قد شهد نجاحا في يومه الأول بتعاون التجار والحرفيين الجزائريين، ثم تراجع بشكل محسوس في اليوم الثاني (29 جانفي 1957)، وأن الحياة بدأت تعود إلى مجراها شيئا فشيئا. لكن الخوف كان باديا على كل الوجوه سواء من جانب المعمرين الأوربيين أو المواطنين الجزائريين. وكشف التقرير نفسه أن إضراب 8 أيام قد أفشلته قوات حفظ الأمن بفضل تدخلاتها وتفكيك المضربين داخل المدن، وذكر التقرير أن الإضراب هدد المستعمرة مدة شهر كامل[13].

لقد اكتشفنا أن تقارير مصلحة الربط للشمال الإفريقي التي اعتمدنا عليها تتناقض في كثير من الأحيان في مضمونها لما نقلته عن جبهة التحرير الوطني أو ما ذكرته حول معنويات الشعب الجزائري، فحين ذكرت أن الإضراب العام لثمانية أيام نظم بطريقة محكمة من قبل جبهة التحرير الوطني، فإنها سرعان ما قللت من الحدث لما أشارت أن الجبهة لم تبلغ كل أهدافها في التقرير نفسه. وفي المقابل وعكس ما أشارت إليه تقارير الشهر نفسه، فإن جبهة التحرير الوطني كسبت انطلاقة جديدة بفضل الاستجابة الكبيرة لإضراب الثمانية أيام الذي دعت إليه، وزادها فخرا لما صوتت الجمعية العامة لهيئة الأمم على القضية الجزائرية لحل سلمي حسب ما جاء في ميثاق هيئة الأمم المتحدة[14].

وفي هذا السياق ذكر عبد الرحمن كيوان في كتابه تلك المجهودات الدبلوماسية المبذولة هذه السنة لتعزيز القضية الجزائرية والتعريف بها في المحافل الدولية:" فطيلة صيف 1956 قام ممثلونا بعمل كبير إلى جانب دول الأفرو-آسيوية في هيئة الأمم المتحدة التي كانت في سبتمبر برئاسة الهند"[15]. ولتوضيح الدور الكبير الذي لعبته جبهة التحرير الوطني على الصعيد السياسي أنه في يوم 10 من الشهر نفسه، اجتمعت تلك الدول وقررت أن تطلب تسجيل القضية الجزائرية في المداولات القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة[16]. ودعما للقضية الجزائرية دائما قام النقابي السيد جورج ميني (George Meany) رئيس النقابة الأمريكية (AFL-CIO) بتصريح مدوي يوم 4 سبتمبر في صالح الجزائر والمغرب العربي[17].

6. أهداف إضرابات 8 أيام حسب التقارير الفرنسية:

– تعبئة العمال الجزائريين:

في 28 كانون الثاني 1957[18]، أعلن الإتحاد العام للعمال الجزائريين إضرابا عاما وأكد بصورة رسمية دعمه لجبهة التحرير الوطني، وحث العمال على بذل الجهود وتحريك الفئة العمالية الجزائرية، والتعامل مع الإضراب برابطة جأش ووحدة وبطولة وثقة[19]. ومن جهة أخرى كشفت تقارير المخابرات أن جبهة التحرير الوطني كانت متمسكة بتنظيم إضراب 8 أيام، وقامت تنظم

العملية في سرية تامة منذ شهر ديسمبر 1956، حيث اعتبرته حدثا مهما في مسار الثورة مستقبلا. وكتبت التقارير توضح متابعتها لهذا الحدث قبل وبعد حدوثه. ومن بين أهم استعدادات جبهة التحرير الوطني:".. فقد كان الاهتمام منصبا على الدعاية والإعلام، وفي هذا الإطار تم إنشاء سلك المحافظين السياسيين إلى جانب الاستعلامات الأخرى، وقد قام هذا الجهاز بدور هام في التوعية والتعبئة والتفاف الجماهير حول ثورتها، ومقاومة الحلول الجزئية والانهزامية التي كان العدو يروج لها..."[20].

ولإنجاح الإضراب العام لـ8 أيام دعت جبهة التحرير الوطني كافة المناضلين إلى مباشرة الدعاية لهذا الحدث، وإعداد العدة لهذه المعركة الكبيرة المفتوحة خاصة في المدن، والقيام بنشر المنشورات التي تصلهم. وبعد وصول هذه المعلومات إلى أجهزة المخابرات الفرنسية، طالبت الإدارة الاستعمارية من فرقها المسلحة أن تكون تحت التأهب طيلة فترة الإضراب، ومراقبة كل الطرق ووسائل الاتصال المؤدية إلى المدن، ومنع تنقل السيارات والأشخاص إلا بترخيص، فالإجراءات هي ببساطة محاولة عرقلة الحياة العمومية ومضاعفة التعبئة لإجهاض الإضراب وملاحقة المسئولين المحليين أو قادة المناطق[21]. كما لاحظنا أن الأجهزة الأمنية بالغت في تقاريرها لما ذكرت استعدادات الأجهزة الأمنية والجيش الاستعماري لقمع المتظاهرين الجزائريين المضربين، حتى أن تقرير شهر فيفري أشار إلى المبالغة في توزيع القنابل اليدوية والمتفجرات على أفراد هذه الأجهزة لرفع التحدي والاستعداد لأي طارئ في هذا اليوم الكبير حسب ما ورد فيها[22]. هكذا إذن تنكشف صورة فرنسا في تقاريرها وهي تستعد لمواجهة العزل من المضربين الجزائريين، ويذكرنا هذا بجرائم فرنسا خلال شهر ماي 1945 وما اقترفته همجيتها في التعامل مع المتظاهرين آنذاك، ورغم هذا تبين أن جميع الاستعدادات كانت كافية لتنظيم وإنجاح إضراب عام للعمال الجزائريين تحت لواء جبهة التحرير الوطني، وهي الاستعدادات نفسها التي ستعرفها الإضرابات والمظاهرات اللاحقة لما عرفت الثورة نجاحات غير مسبوقة إلى غاية تحقيق الاستقلال الوطني عام 1962.

– مساهمة العمال في نجاح الثورة الجزائرية:

لقد كشفت فعلا هذه التقارير مخاوف فرنسا من تفوق جبهة التحرير الوطني عليها في الحقل السياسي، هذه الأخيرة وبعد تأقلمها مع الوضع الاستعماري الجديد، وبفضل وقوف الشعب الجزائري وراءها ممتثلا للأوامر ومطبقا لها في الميدان. إن الخطوات السياسية كانت مهمة لإنجاح الثورة، فالإضراب وما رافقه من أحداث قمعية قد كذب ما ادعته فرنسا بأن العمليات العسكرية التي يقوم بها جيش التحرير الوطني مجرد عمليات للصوص وقطاع الطرق[23]. والشيء الذي اكتشفناه في التقارير الفرنسية هو الجهل الكلي للمدة التي يستغرقها الإضراب العام عبر كامل التراب الوطني، وهي نقطة أخافت وأربكت الأجهزة الأمنية والمخابرات الفرنسية، لكنها كشفت عن أهداف جبهة التحرير الوطني من وراء هذا الحدث نختصره في النقاط التالية:

– إظهار مدى تمسك الشعب الجزائري والتفافه بجبهة التحرير الوطني ولبرنامجها باعتبارها الجناح السياسي الرسمي لجيش التحرير الوطني.

– جعل من الإضراب وسيلة لمعرفة مدى تجنيد الشعب الجزائري ودرجة تمسكه بثورة نوفمبر، ووفائه لجبهة التحرير الوطني وللشهداء ولوطنيته[24].

7. سياسة القمع الفرنسية للعمال ومناضلي الإتحاد العام للعمال الجزائريين:

لقد تابع الاستعمار الفرنسي ولاحق النقابيين والعمال المتعاطفين مع الإتحاد العام للعمال الجزائريين، ففي حصة "صوت العرب" ليوم 20 فيفري1957، نشرت الإذاعة المصرية نداء لمكتب جبهة التحرير الوطني الجزائري بالقاهرة يطلب من الشعب الجزائري الوقوف مع الإتحاد العام للعمال الجزائريين ومساندته باعتباره النقابة الوحيدة التي فهمت العمال وتطمح نحو تحقيق الاستقلال المنشود، وهذا إنما يعتبر إشارة منها إلى النقابات الأخرى التي هي في الواقع إدماجية والتي يرتكز نشاطها على المطالب الاجتماعية فقط[25].

الخوف من تصعيد الوضع دفع قوات الجيش الفرنسي بتنشيط معاقل الثوار في شهر فبراير 1957، حيث جاء في تقرير هذا الشهر سقوط 1261 شهيد عبر الوطن، بينما أعلن تقرير

شهر جانفي عن سقوط 842 شهيد، وهذا ما يعكس خوف المعمرين من مضاعفة الجيش عملياته ومداهماته أكثر من أي وقت مضى حتى لا تكرر أحداث 8 ماي 1945 مجددا بالنسبة إليهم[26]، لكن الواقع هو التخوف من انتفاضة شعبية قد تفقد من خلالها فرنسا مستعمرتها المفضلة في شمال إفريقيا إلى الأبد، وهذا ما تفطنت له الثورة بمضاعفة العمليات داخل المدن وخارجها، بل نقلها إلى المستعمر في عقر داره بالذات بفضل فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. ونظرا لما حمله إضراب 8 أيام من أبعاد سياسية واجتماعية اهتزت لها فرنسا الاستعمارية، وصلت من جهة أخرى أخبار وصور العمال الجزائريين المضربين إلى الرأي العالمي الدولي. جاء الرد عنيفا بتحرك الآلة العسكرية والأمن الفرنسي بشكل غير مسبوق لوضع نهاية للاتحاد العام للعمال الجزائريين، ووصل الأمر إلى حد قتل أرواح الأبرياء وبدون تهمة نسبت إليهم في غياب المحاكمات العادلة والقوانين الحامية للمواطنين الجزائريين المصنفين بالأهليين.

لقد كان إضراب 8 أيام 1957 حجة وفرصة أخرى لكي تتفنن فرنسا في سجن واعتقال وتعذيب الجزائريين من عمال ونقابيين من قبل المظليين الذين تجاوزوا كل القوانين والأعراف الدولية حول عملية التعامل مع المعتقلين واستنطاقهم للوصول إلى قادة الثورة وقادة الإتحاد العام للعمال الجزائريين. لهذا أصبح التعذيب في عام 1957 ممارسة يومية وعملية جد عادية عند الجلادين الفرنسيين. وكانت مراكز التعذيب موجودة في كل مكان[27].

ولدى حديثنا عن قمع الاستعمار فإنه كان يدرس أيضا في البعض من مدارس تكوين الإطارات الفرنسية، كما كانت أوامر سلطات الاستعمار تريد تعذيبا "نقيا"، بمعنى ممارسته بدون وحشية وبدون ترك آثار مرئية[28]. لكن التجاوزات التي حدثت في عمليات التعذيب جردت من الجانب الإنساني في حق الجزائريين "الخوف من العربي" كونت طبقة عميقة جدا في ذهنية المستعمر"[29]. وتضاعفت عملية القمع سنة تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وبلغت حد الجنون بعد إضرابات 8 أيام، وبشكل ملفت من حيث الأرقام التي ذكرتها مصلحة الربط للشمال الإفريقي في تقاريرها الشهرية المعتادة. ولعل أكبر مثال هو ما تعرض له مؤسسو

الاتحاد من بطش الاستعمار وعلى رأسهم عيسات إدير الذين نكلوا بجسده إلى درجة الحرق حتى الموت.

وحسب تقارير مصلحة الربط التي اعتمدنا عليها، فإن هذه الأخيرة قامت تحصي عدد القتلى من الجزائريين، حيث جاءت مرعبة حين ذكرت مقتل حوالي 100.000 جزائري خلال أحداث الإضراب وبعده. أما في المصادر الجزائرية فإن عدد القتلى بلغ 400.000 شخص[30]. وكان لهذه الأرقام ما يبررها حسب تنامي وسائل التعذيب المسبوقة وغير الإنسانية، في وقت شهدت البلاد انتشار المعتقلات بشكل لم تعرفه الجزائر من قبل من أجل فصل المواطنين عن ثورتهم، والقضاء بدون محاكمة على من ساهموا في الإضراب أو انتموا إلى الثورة واتحاد العام للعمال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. لكن رغم هذه التجاوزات وأمام جمود الاستعمار، تسارعت وتيرة الحركة الوطنية وتوجهت في تجاه العنف الثوري. لا الضغط ولا الحرب يستطيعان إيقافها[31].

لقد جاء تقرير البعثة الدولية من جهتها سلبيا للغاية لم يخدم الجزائريين[32]، فبعد قيامها بزيارة وضعية المعتقلات والمحتشدات وتفتيشها، ونتيجة ما لاحظته من تعذيب مفرط بواسطة التيار الكهربائي، والشنق في حق المساجين لانتزاع منهم الاعترافات، كتبت تقريرا أشارت فيه أن حتى هناك جنودا فرنسيين قد اعترفوا بممارسة التعذيب بأشكاله في حق المضربين[33]، وكأن مثل هذه الممارسات واجب مقدس يطبق في حق الجزائريين بدون وازع أخلاقي أو إنساني أو حتى قانوني.

كان المضربون أثناء وبعد الإضراب في خبر كان بعد اعتقالهم، إما بالقتل أو التصفية خارج المعتقل، لهذا نشرت الأجهزة الأمنية تقارير كاذبة عنهم تقر أنهم حاولوا الفرار من المعتقل، وفي حالات أخرى انتحروا داخله. كل هذا حصل بدون محاكمة أو مراقبة، لكون أن فرنسا كانت تستنزف آخر أوراقها بأي وسيلة بعيدا عن الأعراف والقوانين الدولية، وعليه وجدنا أن حقوق الإنسان لا تصبح محترمة في ظل ظروف كهذه، حيث لاحظنا أن حتى المحامين الجزائريين

والأجانب الذين دافعوا عن النقابيين هم أنفسهم قد سجنوا في المعتقلات...[34]. لقد تصرف الاستعمار الفرنسي وكأن الجزائر بلدا وجد ليكون تحت ملكه أبديا له إلى الأبد، لكن الحقيقة أن الاستعمار لم يخلق الجزائر. كان للبلاد دينها الخاص بها، والعمق الثقافي نفسه[35].

لم يسع الجزائريون في هذه الظروف التي تلت الإضراب إلا تقديم تضحيات أخرى من أجل التخلص من الاستعمار الفرنسي ومخلفاته. فالفاتورة التي دفعها العمال الجزائريون كانت مساهمة إيجابية لتحقيق الاستقلال، فالإتحاد العام للعمال الجزائريين كان ورقة رابحة للثورة ولجبهة التحرير الوطني، وقد أثبت العمال من خلال تجنيدهم في إضرابات 8 أيام أن الشعب الجزائري موحد ومجند لتحقيق هدف وطني أسمى بإنهاء فترة الاستعمار الفرنسي، وطي صفحة العبودية والأجور الزهيدة، والتمييز العنصري الذي رافق الجزائريون منذ دخول الدخلاء هذا البلد عام 1830.

7. هوامش:

(نوع الخط:Traditional Arabic، حجم الخط: 13، عادي)

[1]- Sekfali, A Histoire du Mouvement Ouvrier en Algérie, Dar El-MaÏa, Constantine, 2010, p8.

[2] - Ibid.

[3] -Archives OM, GGA, 11H/65 préfecture de Constantine, Service de Liaison Nord-Africaines, Rapports Mensuel d'information sur l'activité musulmane dans le département du Constantine, SLNA, Mois de Novembre1956.

[4]- Archives O.M, op.cit, SLNA, Mois Janvier-Février, 1954.

[5]- لاكوست: هو اشتراكي فرنسي، المعروف عند الجزائريين بالجلاد، عين وزيرا للمستعمرة في الجزائر بعد فشل الحاكم العام جاك سوستيل في تطويق الثورة والقضاء عليها في عامها الثاني. هو صاحب مقولة :"يجب أن لا نقدم للثوار أي تنازلات" أنظر: بـ. العسلي(1986)، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، ص.64.

[6]- Archives O.M, op.cit, SLNA, Mois de Décembre,1956 .

[7]-ج.الغرام (2015)، الإعلام الثوري في فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1954-1962، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر2، العدد 18، ص ص:285-286.

[8] - Archives O.M, op.cit, SLNA, Mois de Décembre1956 .

[9] -Ibid, Mois de Janvier-Février,1957 .

[10] -Ibid.

[11] - Archives O.M, op.cit, Mois de Janvier-Février1957.

[12] -Ibid.

[13] - Archives OM, op.cit, Mois de Janvier-Février1957.

[14] -Ibid.

[15] - Kiouane. A(1982), Les Débuts D'une Diplomatie De Guerre 1956-1962, Editions Dahlab, Alger, p.23.

[16] -Ibid.

[17] - Archives OM, op.cit, Mois de Janvier-Février1957.

[18]- س. ت. ع البزاز (2012)، تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830-1962، مجلة التربية والعلم، المجلد 9، العدد5، جامعة الموصل، العراق، ص.166.

[19]- المرجع نفسه.

[20]- ج.الغرام. المرجع السابق، ص.288.

[21] -Archives O.M, op.cit, Mois de Janvier-Février1957.

[22] -Ibid.

[23] - Ibid.

[24] - Archives OM, op.cit, Mois de Janvier-Février1957.

[25] -Ibid.

[26] - Ibid.

[27] - Droz.B (1982), Evelyne Lever, Histoire de La Guerre d'Algérie 1954-1962, édition du Seuil, Paris, France, p.140.

[28] - Archives O.M, op.cit, Mois de Janvier-Février1957.

[29]- Harbi.M (1998), 1954, La Guerre Commence en Algérie, Edition Complexe, 3éme éditions, Belgique, p.81.

[30]- س. ت. ع البزاز، المرجع السابق، ص. 166.

[31] -Harbi.M, op.cit, p.99.

[32]- س. ت. ع البزاز، المرجع السابق، ص. 167

[33] - Archives O.M, op.cit, Mois de Janvier-Février1957.

[34]- س. ت. ع البزاز، المرجع السابق، ص.167.

[35] - Harbi. M, op.cit, p.101.